وجوهر الموقف الاسرائيلي هو رفض اسرائيل الاعلان عن امتلاكها السلاح النووي. وبذلك استطاعت ان تتهرّب، حتى اليوم، من شروط الحظر والمراقبة والتفتيش والعقوبة. ذلك ان اسرائيل لم تنضم، حتى الآن، الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، ولم تُخضع، بالتالي، أنشطتها النووية لمراقبة أجهزة المعاهدة. يضاف الى ذلك، ان المعاهدة، بحد ذاتها، ليست نصّاً ملزماً لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة، وانما هي نص تعاقدي.

ومن هذا القبيل، أيضاً، ان المعاهدة نصّت وشجّعت على اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية. فقامت مناطق عدّة خالية من هذه الاسلحة في العالم. وبالرغم من ان الدول العربية سعت، منذ العام ١٩٧٤ ـ ويتكرر سعيها في كل عام ـ في إطار الامم المتحدة الى جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية، لا تزال اسرائيل ترفض قرارات الجمعية العامة بهذا الشأن.

نخلص من هذا العرض الموجز الى ان أي مشروع للحدّ من التسلّح في منطقة الشرق الاوسط، يجب ان تكون مهمته الاساسية الحفاظ على السلام وصيانته، وليس فتح الباب لاسرائيل كي يشتد ساعدها في التسلح المتطوّر، في حين تغلق الابواب أمام الدول العربية، فتضعف قوتها، ويصبح السلام حينذاك، سلاماً اسرائيلياً، قائماً على السيطرة وقوة السلاح.

سابعاً ـ الميزان وقراءة لمُكوِّناته

جرت العادة في مراكز البحوث والدراسات الاجنبية، وبخاصة الاميركية والاوروبية، حينما تبحث في شؤون الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، ان تجمع القوى العسكرية للدول العربية كلها في كفة، وان تضع القوة العسكرية الاسرائيلية في الكفة الثانية. وكان هذا الاسلوب يتبع، أيضاً، في الدراسات العربية التي تبحث في الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي. واذا كانت تجارب خمسة وأربعين عاماً من عمر الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا تشجع على اتباع هذا الاسلوب، فثمة أسلوب وعوامل جديدة تخرجه من اطار الموضوعية والمنهجية العلمية. ومن أبرز هذه الاسباب والعوامل: حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) ونتائجها، وخروج القوة العسكرية العراقية من دائرة العمل العسكري العربي فترة مجهولة من الزمن المقبل، وانهماك دول الجزيرة العربية في الدفاع عن ذاتها وبخاصة تجاه ما تخلقه السياسات الايرانية في الخليج من حساسيات أمنية، وانهماك بعض الاقطار العربية في شؤونها الداخلية المتوترة، والضعف الذي أصاب انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، اضافة الى خروج مصر، منذ العام ١٩٧٩، من القطاع المسلّح من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وعلى هذا، فان منطق الواقع وحساب الاحتمالات وانفتاح السوق الدولية للاسلحة على منطقة الشرق الاوسط[٢٧]، والتحالف الاميركي ـ الاسرائيلي، واحتمالات المستقبل المنظور، والعطالة الراهنة لأجهزة العمل العسكري المشترك في إطار جامعة الدول العربية، وعملية التفاوض لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، جميعها أسباب تسدّ السبيل أمام منافذ التفكير في صياغة مشاهد (سيناريوهات) تتصف ببعض الدقة والمنهجية العلمية لحالات محتملة للميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي. وكل ما يمكن ان يقال، في هذا الشأن، لا يعدو ان يكون رياضة فكرية وتصوّرات نظرية، تستمد نسغها من تجارب الماضي حيناً، ومن آمال المستقبل أحياناً.

سنعتمد في احتساب الاحصائيات على ما ورد في آخر تقرير سنوي للمعهد الدولي